المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/05/2015

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
مهرجان الصويرة
Gnaoua
وموسيقى العالم
الدورة 18
من 14 الى 17
ماي 2015
الصويرة - المغرب
المعلمين
كناوة يستقبلون
ألمع أسماء موسيقى الجاز وموسيقى العالم
في مزج فريد. موعد موسيقي لا ينبغي تفويته !
ملتقى
« نساء إفريقيا : الإبداع، والاستثمار »
بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان
اطلعوا على البرنامج الكامل
ومعلومات عن اقتناء التذاكر على
festival-gnaoua.net
#gnaouafive
حميد القصري
حوميا بون خان
ليزو ميا سدور
كنس كاريت
طوني ألين
صوني تروي
المعلم محمود كيليا
هندي زهرة
عزيز السحماوي
من إنتاج و تنظيم
بشراكة مع
الشركاء المؤسساتيون
شركاء الإعلام الرسميون
المساندون
المساند الرسمي
المساند المؤسس
الشركاء
شركاء الإعلام
Maroc Telecom
BMCE BANK
RENAULT
ACCOR HOTELS.COM
Sidi Ali
OCP
TV5MONDE
rfi
France 24
MCD
2M
MEDI1
SIGMA
Richmond
ATLAS ESSAOUIRA & SPA
SOFITEL
ATLANTA
Medi1radio
Aujourd'hui
LA VIE ECO
MAP
InfoMédiaire.Ma
PanoraPost.com
euronews
AFRICA
inROCKuptibles
JEUNE AFRIQUE
LES AFRIQUES

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

تناقضات الحكومة بخصوص قانون "الاتجار في البشر"

المجلس الحكومي صادق على صيغته ومسودة مشروع القانون الجنائي يتضمن فرعين خاصين به

3365 18-2

تساءلت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب عن الارتباك الذي تعرفه السياسة الجنائية في المغرب في عهد الحكومة التي يقودها عبد الإله بنكيران، قائلة إنه "في الوقت الذي ما زالت فيه مسودة القانون الجنائي، التي تضمنت فرعين خاصين بالاتجار بالبشر (8-9)، موضوع تدارس ونقاش عمومي لم يحسم بعد، عرضت الحكومة مشروع قانون خاص للمناقشة في مجلس حكومي، مما يبرز تضاربا وغموضا في المقاربة المعتمدة، لا نستبعد أن يكون مقصودا".

واستاءت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب عبر بلاغ لها توصلت "النهار المغربية" بنسخة منه، لما أسمته بالتهميش والإقصاء اللذين طالا المجتمع المدني وضمنه الحركة النسائية، بسبب عدم إشراكه في صياغة مشروع القانون المتعلق بالاتجار بالبشر في الوقت الذي أقرت مقتضيات دستور 2011 بأهمية مساهمة هذا الأخير في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

واستنكرت الجمعية ضرب الحكومة للحق في الوصول إلى المعلومة، وذلك في تناقض تام مع ما يمليه الدستور في الفصل 27، الذي يعتبر من بين الأسس الحاسمة لترسيخ الديمقراطية التشاركية حيث إن نص مشروع القانون المبرمج للمصادقة لم يتم، إلى حدود الساعة، نشره على البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للحكومة.

وطالبت الجمعية عبر بلاغها بعرض مشروع القانون الخاص بمناهضة الاتجار بالبشر على المجتمع المدني لمناقشته وإبداء الرأي حوله، وإشراك الخبراء الحقوقيين للتحقق من مطابقة المشروع للمعايير الدولية الخاصة بالموضوع ولروح وفلسفة الدستور وذلك تداركا للخروقات الدستورية التي حصلت عند صياغته.

وشددت على مطلب تضمين المشروع لديباجة واضحة تعتمد على المرجعية الدولية وتعتبر كل الاتفاقيات الدولية التي تمس الظاهرة سواء من بعيد أو قريب، والتي سبق وأن صادق عليها المغرب؛ وإدراج كل التعاريف الضرورية المرتبطة بالجريمة، سواء المتعلقة بالأفعال أو الوسيلة، أو الغرض، أو الجهات المسؤولة، أو الجناة كما تنص عليه تلك الاتفاقيات؛ وتضمين القانون لمقتضيات حمائية تهدف صيانة حقوق الإنسان عامة والحقوق الإنسانية للنساء على وجه الخصوص وحماية الضحايا ومساعدتهم/هن وصيانة كافة حقوقهم/هن وتنص على محاربة التمييز المبني على النوع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال وضمان محاكمة عادلة للمتجرين، مع التنصيص على التعاون الدولي في هذا الإطار، استئناسا بالقانون النموذجي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (فيينا 2010)؛ وبضرورة تناغم مشروع القانون 27.14 مع مقتضيات القانون الجنائي بعد الاتفاق حولهما مع جميع الأطراف المعنية بما فيها المجتمع المدني، يقول البلاغ.

تتمة ص2

تناقضات الحكومة بخصوص قانون «الاتجار في البشر»

المجلس الحكومي صادق على صيغته ومسودة مشروع القانون الجنائي يتضمن فرعين خاصين به

تتمة ص1

وأعلنت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب أنه سبق لها وتقدمت بمذكرة للحكومة تحثها فيها بالعمل على إخراج قانون متعلق بمناهضة الاتجار بالبشر، مع إيلاء أهمية خاصة للنساء بحكم العنف الخاص الذي يمارس عليهن، يشمل الأبعاد الثلاثة وهي البعد العقابي والبعد الوقائي وكذلك البعد الحمائي، المتضمن لضمانات كفيلة بمساعدة الضحايا والتكفل بهم/هن وتعويضهن عن الضرر، مسترسلة عبر مذكرتها أنه «علما أن بروتوكول منع وقمع ومناهضة الاتجار بالبشر، خاصة بالنساء والأطفال، المرافق لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (2000) يتعرض لكل هذه الأبعاد. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب قد صادق على الاتفاقية وانضم للبروتوكول».

كما شملت مذكرة الجمعية توصيات واقتراحات مبنية على دراسات مقارنة، تتماشى مع المعايير الدولية الخاصة بمناهضة الاتجار بالبشر ومكافحة العنف ضد المرأة، وقد سلمتها لجميع الوزارات المعنية، من بينها وزارة الداخلية، ووزارة العدل والحريات، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وكذا للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، وللمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك إيمانا منها بأن سن قوانين وسياسات عمومية ناجعة للتصدي للاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وفق مقاربة حقوقية تراعي النوع الاجتماعي، لا يمكنه أن يتحقق إلا بإشراك حقيقي للمجتمع المدني، تماشيا مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب ومع روح الدستور، وكذلك استئناسا بالتجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

ل.ب

Conseil national des droits de l'Homme